لأنني أحب الحقيقة وأحبكم أقول

تغير المناخ يحدث بشكل أسرع مما كنا نظنّ

د.طلال أبوغزالة
abughazaleh@tag.global

أصدرت الأمم المتحدة مؤخرا تقريرا من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ألقى نظرة مفصلة على تهديدات تغير المناخ وخلص إلى أن الدول لا تقوم بما يكفي من إجراءات لحماية البيئة من المخاطر التي يجلبها هذا التغير. من الواضح أن ذوبان القمم الجليدية القطبية، وارتفاع مستوى سطح البحر، والظروف الجوية غير الطبيعية يمكن رؤيتها في جميع أنحاء العالم، وقد نفقد القدرة على معالجة تلك التداعيات إذا لم يتم اتخاذ إجراءات أكبر.

في عام 1999 وقبل ذلك، بينما كنت رئيس مجموعة عمل الأمم المتحدة المعنية بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ (UNISAR)، وفي الوقت نفسه كنت على مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمحاسبة (IFAC)، طلب مني أمين عام الأمم المتحدة رئاسة فريق الأمم المتحدة العامل المعني بتغير المناخ بغرض وضع معايير للمساءلة للمؤسسات العامة والخاصة عن الأضرار البيئية التي تسببها.

وتحقيقا لذلك، شكلت فريقاً من الخبراء يمثلون جميع هيئات المحاسبة الرئيسية في العالم وأنتجت مجموعة من المعايير المحاسبية للأضرار البيئية وقدمتها رسميا في اجتماع رسمي إلى الأمين العام للأمم المتحدة لاعتمادها من قبل الأمم المتحدة، لكن لسوء الحظ، عارض سفراء الولايات المتحدة ودول أخرى تطبيق مثل هذه المعايير بسبب تأثيرها على صناعاتهم.

الآن بصفتي رئيس مجلس أمناء اتحاد التحضر المستدام (CSU) برعاية الأمم المتحدة، نيويورك، أدعو قادة العالم للعمل معا على اتخاذ إجراءات عاجلة للحماية من أكبر كارثة بشرية في العقود القادمة، وهي تغير المناخ.

يحدث تغير المناخ بشكل أسرع مما يعتقد معظم الناس ويبدو أن البلدان لا تفعل ما يكفي مع استمرار ارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض. وتتعالى وتيرة آثار تغير المناخ بشكل كبير بحيث يمكن أن تطغى قريبا على قدرتنا على التكيف، الأمر الذي سيكون مدمرا لوجودنا على هذا الكوكب.

أتفق تماما مع بيان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش الذي قال إن التقرير بمنزلة «دليل دامغ على فشل القيادة العالمية في مجال المناخ». ومن الواضح أن الكثيرين يتشدقون فقط بقضية تغير المناخ، ولاسيما شركات النفط والغاز المبتكرة جدا في تحقيق التوازن في أرقام الكربون، ولكنها تحدث القليل جدا من الحلول الفعلية في الواقع. هذه قضية رئيسية حيث إن هناك حاجة متزايدة للطاقة في جميع أنحاء العالم، وإنتاج المزيد من الطاقة مع إنتاج كمية أقل من الكربون يمثل بالفعل تحديا كبيرا.

ترى موجات الحر والحرائق البرية وندرة المياه والعواصف والفيضانات على نطاق غير مسبوق في جميع أنحاء العالم وهي دليل على حقيقة أن تغير المناخ ليس مزحة حيث تظهر الآثار الضارة في جميع أنحاء العالم والنتائج بالتأكيد سلبية أكثر مما كان متوقعا. جزء من المشكلة هو أن الدول كانت بطيئة في التكيف لعدم توافر الأموال الكافية لمساعدتها على تأسيس البنى التحتية اللازمة لمكافحة هذه الآثار. إذا استمر هذا، فسنجد المزيد من الأشخاص مجبرين على الفرار من منازلهم. من الواضح أننا لا نستطيع أن ندع تغير المناخ يأخذ مجراه ونأمل في التكيف معه، حيث تظهر المؤشرات المبكرة بالفعل أننا نفشل فشلا ذريعا في هذا.

يجب أن نضمن عدم زيادة الاحتباس الحراري بأكثر من 1,5 درجة، حيث يشير العلماء إلى أن تجاوز هذا المستوى سيكون كارثيا. من أجل القيام بذلك، يجب أن نعمل معا للتخلص تماما من الوقود الأحفوري بحلول عام 2050 والعمل مع شركات التكنولوجيا والطاقة لتطوير بدائل حقيقية، بالإضافة إلى مساعدة الدول الفقيرة على وجه الخصوص التي تكون أكثر تعرضا لمخاطر مناخية أكثر من الدول الغربية.

قبل عقد من الزمان، كانت هناك تعهدات من الدول الغربية بتقديم 100 مليار دولار لتطوير مصادر أحدث وأنظف للطاقة والتكيف مع تغير المناخ. لسوء الحظ، لم يتم تقديم سوى جزء بسيط من هذه الأموال التي تم التعهد بها وهو أمر ضروري لدعم الدول الأقل ثراء والتي هي في أمسّ الحاجة إلى المساعدة. هذه قضية تواجهنا جميعا ويجب أن نعمل معا لمكافحتها وإلا فإن جهودنا ستذهب سدى.

بالإضافة إلى خفض انبعاثات الكربون، يجب علينا العمل على اتخاذ إجراءات لحماية مجتمعاتنا واستخدام الاستراتيجيات المفصلة في تقرير الأمم المتحدة للتحضير بشكل أفضل. إذا تم ترك هذا الأمر دون رقابة، فإن الأشخاص الذين لديهم أقل الموارد والذين هم الأقل مسؤولية عما يحدث سيحصلون على نصيب الأسد من التداعيات عندما تصبح الأراضي الزراعية غير صالحة للاستعمال، وتصبح الأرض غير صالحة للسكن، وتؤدي العواصف المطيرة الغزيرة إلى تدمير المحاصيل والظروف الجوية القاسية مما يصعّب جميع نواحي الحياة.

لا يمكننا السماح باستمرار التنازل عن القضية ويجب أن نحاسب عمالقة الطاقة. إن بقاءنا يعتمد على اتخاذ إجراءات حقيقية. وبصفتي رئيس اتحاد التحضر المستدام، أدعو قادة العالم ورؤساء الطاقة إلى العمل معا للمساعدة في تجنب أزمة وشيكة من صنعنا.

نقش القلم

يا تاريخنا فرسان البر والبحر بذمتكم

محمد عبدالحميد الصقر

نسيج أهل الكويت حزمة متلازمة منذ ولادتها «كوت» على رمال الخليج العربي، تنامت أطرافها وارتفعت رايتها بتلك الحزمة المباركة قبل تدفق ذهبها الأسود، ثروتها أهلها للبر والبحر بادية وحاضرة، حكاما ومحكومين منذ مئات السنين، تواصلوا مع كل مصاعب حياتهم في السلم والحرب، غنيهم وفقيرهم ومتوسط الحال، نساؤهم والرجال الكل يكمل الآخر، بشهادة التاريخ والجغرافيا المحيطة بهم ولهم، تضحية للوطن الغالي في مواجهة كوارث الطبيعة والطبعات البحرية راحت لهم أرواح بالمحيطات! ولصد الأعداء والغزاة عنها تلقوا بصدورهم الرصاصات الغادرة بكل الجبهات بلا تردد وبكل ثبات، ارتوت أراضيها من دمائهم الطاهرة يوم لا تنفع سوى الفزعات من أهل الكويت شعبا وحكاما ترددت صيحات تنادي «الله أكبر».

هكذا هي الحزمة الكويتية ما بين حاكمها والمحكوم، أهل البحر نسيج واحد، وأهل البر نخوة وتساند رغم بساطة الأحوال وقلة المال بلا مشاحنات ولا جدال بل تفاخرهم لبعضهم بكل الأحوال لبيك يا طالب الفزعة، الكل من أجل الوطن، بلا تفاخر ولا تدابر ولا تناحر! يشهد لهم بذلك تاريخهم ولم يكن المال كاليوم وبال! وموقع للتكابر والتدابر وسوء الأحوال!

وتاريخنا القديم هو ميثاق قويم كبيرهم حشمة، ووسطهم حكمة، وضعيفهم قدوة للصبر، بكل الأحوال يشيله الجميع من الحزمة ويجبر خاطره بلا منّ ولا أذى، حتى ترتفع مكانته بتعديل حالته وكسب أسرته وتحمل تبعاته بالعسر واليسر، قبل بزوغ فجر البترول ثورة بلا ثروة، وتغيرت بعدها أمور وأحوال لا يعلمها سوى خالقها ببروز شرائح التفرقة للمال الوبال وتغيرات الأحوال المتوقع تفكك مقصود للحزمة المتماسكة، لا سمح الله، بتفعيلها كما هو مراد لها لتكون بداية نهاية تماسك نسيج مجتمع التآخي ما بين تلك الحزمة تغليب العقول على حزم التفكك المقصود نبذه للمجتمع الراقي المثالي بوحدة الترابط ما بين الجميع بها الأجيال تضيع بلا شك.

حديث الجمعة

يا بخت من سامح

محمد العويصي

يشتكي بعض الناس من آلام في الرقبة والظهر والمعدة، ومن القلق والتوتر وسرعة الانفعال فيلجأ البعض منهم الى تناول الدواء، ولكن للأسف مفعول الدواء مؤقت، ومن ثم يعود الألم ثانية.

قرأت كتابا قيما يحمل عنوان «التسامح أعظم علاج على الإطلاق» فوجدت فيه الأمراض التي ذكرتها آنفا وسببها الشخص نفسه عندما يكون غير متسامح مع الآخرين.

والحل الناجع لكل هذه الأعراض والأمراض هو استعمال «دواء التسامح» فهو بالتأكيد دواء قوي وفعال ومجرب ولديه القدرة على الشفاء من كل هذه الأمراض التي ذكرتها آنفا بإذن الله.

وبما أن شهر رمضان سيحل علينا ضيفا عزيزا، ورمضان شهر الرحمة والمغفرة، فلابد للشخص غير المتسامح أن يبادر في العفو والتسامح عمن ظلمه ليعيش في سلام وأمان واطمئنان وراحة بال، فالدنيا فانية ما تسوى زعل ثانية، ورمضان فرصة عظيمة للتسامح فلا تضيعوا الفرصة.

● **اقرأ واتعظ:** قال تعالى: (ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه وليٌّ حميم وما يلقاها إلا الذين صبروا وما يلقاها إلا ذو حظ عظيم ـ فصلت 34 ـ 35).

جرة قلم

نريد «حكومة لا تنام»

رياض عبدالله الملا

شعار الحكومة التي لا تنام ليس مستحيلا إن كان هناك من يريد الخير لأبناء الوطن، ولا يكلفه ذلك إلا جرة قلم.. فكم من مراجع لجهة حكومية يعود أدراجه أو يجلس للانتظار، ويضيع وقته، بسبب أن النظام الآلي عطلان أو فيه خلل.

وهذا يضعنا أمام تساؤل عريض: هل الوزارات تتعاقد مع شركات للتطوير أم للتنفيع؟ ما الفائدة من التطور التكنولوجي والتقني إذا كنا لا نستفيد منه بالشكل الصحيح والأنسب؟

العالم المتحضر والمتطور اليوم أصبح يفكر في أبعد من التعاملات الإلكترونية، ونحن لا نريد إلا أن نحظى بحياة كريمة لا تستنزف فيها المعاملات الحكومية وقتنا، مع إمكانية اختصار كل ذلك من خلال التطبيقات الذكية.

دائما نستشهد بدول الجوار، مثل الإمارات التي لا يوجد في العديد من إماراتها مثل دبي وأبوظبي مراجعات شخصية في الجهات الحكومية باستثناء بعض المعاملات التي تتطلب الحضور، وهذا يدفعنا لمراجعة السياسة المتبعة في الحكومة الإلكترونية، فهل وفرنا بنية تحتية مناسبة ومتطورة؟ إلى جانب الخصوصية وأمن المعلومات لحماية الخدمات التي تتم عبر الحكومة الإلكترونية؟

هل تم تطوير سير المعاملات الحكومية لتتناسب مع أساليب الحكومة الإلكترونية؟

هل جرى بناء الطاقات البشرية والقدرات التي تتناسب مع العالم الرقمي الجديد؟

هل أوجدنا بيئة قانونية مناسبة لتتماشى مع مستلزمات الحكومة الإلكترونية؟

لو أننا طبقنا هذه المعايير بالشكل الصحيح لكافحنا الفساد والهدر، ووفرنا الجهد والمال والوقت، وظهر لدينا مفهوم اقتصادي جديد يرتكز على ذهاب الخدمة أو السلعة إلى العميل وليس العكس، إلى جانب ظهور مجالات استثمارية جديدة من خلال التكامل بين الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية، ولساهم ذلك في رفع أداء الموظفين وتنظيم العمليات الإنتاجية، مع التخلص من الروتين واختصار الهرم الإداري.

للأسف، طبقنا جانبا من الحكومة الإلكترونية، سعينا وراء الظواهر، لنقول أمام العالم إننا نواكب التطور والحداثة، ولكننا أهملنا الكثير من الجوانب، وأصبحنا وراء الآخرين.

لن نقف لنتحدث عن الماضي، بل لنعيش الحاضر والمستقبل، فنحن اليوم في أمس الحاجة إلى حكومة ذكية لتوفير الخدمات للجمهور حيثما كانوا وعلى مدار الساعة.

هذه الحكومة الذكية تتطلب قرارا حكوميا بدعم البنى التحتية والاستراتيجيات التي تدفع عجلة التحول الذكي للجهات الحكومية، والتعاقد مع شركات عالمية متخصصة لتقديم الخدمات عبر الأجهزة الذكية.

وخلال ذلك يجري إصدار الدليل الإرشادي للحكومة الذكية الذي يشمل توفير مجموعة من الإرشادات للجهات الحكومية من أجل تهيئتها للتحول من الحكومة الإلكترونية إلى الحكومة الذكية، مع وضع خارطة طريق لعمل الحكومة الذكية لتعزيز الجاهزية وإسعاد المستخدم.

وفي حال حققنا هذا التحول فإننا سنحصل على حكومة لا تنام، تستجيب بسرعة للمتغيرات، تبتكر حلولا للتحديات، تسهل حياة الناس وتحقق لهم السعادة.

هذا ليس نسجا من خيال ولا مزجا للبن في ماء، بل خطة دولة جارة للتحول إلى حكومة ذكية، فهناك من يعمل دون كلل أو ملل، وهذا ما نريده من المسؤولين فلسنا أقل من الآخرين، ومقدراتهم ليست أفضل منا، ولكن الفارق أن هناك من يريد أن يعمل ويطور ويبني ويشيد، وعندنا للأسف من يريد أن ينفع وينتفع وشتان ما بين الهدفين.

كل ما نريده أن نعيش زماننا الحاضر كدولة قوية، لا أن نكون في ذيل الأمم!

في سياق الحياة

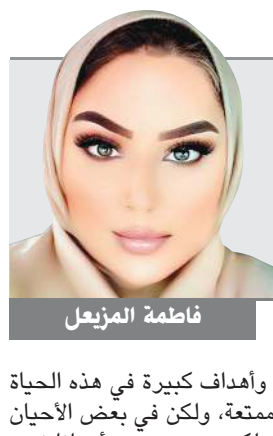

فكرة

فاطمة المزيعل

جميعنا يتمنى تحقيق نجاحات وأهداف كبيرة في هذه الحياة لكي نعيش حياة سعيدة رائعة وممتعة، ولكن في بعض الأحيان نحاول أن نبدأ في تحقيق ما نريد ولكن دون جدوى، أحيانا نريد أن نحقق الكثير ولكننا لا نعرف من أين نبدأ ولا كيف نتغلب على كل ما يمنعنا من تحقيق النجاح!

لذلك علينا أن نوقن بأن النجاح أولا يبدأ بفكرة ثم يتبعه شعور وإيمان ويقين قبل البدء بالعمل وتنفيذ تلك الفكرة، هذا وإن كانت لديك الكثير من لحظات الحزن، والتوتر والإحباط، والاكتئاب، واليأس، فلا بأس، الأهم من هذا كله هو ألا تستسلم أبدا وألا تسمح لتلك العوامل الخارجية والعوائق بأن تحدد مسار حياتك وتتحكم بك، كي لا تجعلك واقفا في طريقك دون حراك وتمنعك من تحقيق أبسط أهدافك.

فأي حياة بدون أهداف واضحة ومحددة ما هي إلا حياة خاوية لا قيمة ولا نكهة لها، وأي إنسان بلا أهداف هو بمنزلة زيادة عدد لا أكثر ولا أقل، أو بمنزلة إنسان هامشي سطحي لا قيمة له.

لذا فإن تحديد هدف واضح في حياتك ورسم خطة لتنفيذها تعتبر من الأمور الأساسية من أجل تحقيق نجاحك، هذا وبخلاف أنه سيعتبر إثباتا واضحا وجليا لوجودك وكيانك، وليس بالضرورة أن تكون هناك خطة محكمة لديك، فتكفيك تلك الملامح العامة التي عملت على إيقاظ الشجاعة الراكدة في داخلك لخطتك الشخصية، والتي ستكون كافية لتتأكد من أنك تسير في الطريق الصحيح، فالخطة تعد بمنزلة مرجع للتأكد من أن ما تقوم به الآن يصب بشكل أو بآخر في الهدف الذي تريد الوصول إليه وتسعى لتحقيقه.

فقط عليك أن تواجه جميع مخاوفك وتتخلص من قلقك وتوترك، وألا تجعل من ذلك التوتر والقلق أن يكون عائقا في طريقك، وتعلم أيضا كيف تتقبل التغيير وتتكيف مع الواقع، لأن التغيير غالبا ما يكون ضروريا وجزءا أساسيا من عملية النجاح.

ولكي تحظى بالنجاح الحقيقي وبذلك التغيير الضروري عليك أن تتأكد من صحة مخاوفك وتبحث عن مصدرها، لتعرف كيف تتداركها فيما بعد، ومن ثم ستجدها تقل شيئا فشيئا، كونك عرفت كيف تتخطاها وتتجاهلها دون أن تؤثر عليك.

نرفع بداية أسمى آيات التهاني والتبريكات لسمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الصباح وسمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الصباح وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد الصباح وعموم الشعب الكويتي بمناسبة حلول شهر رمضان الكريم أعاده الله على الجميع بالخير واليمن والبركات.

ومنذ فترة طويلة لم يتم دوام الطلبة في شهر رمضان المبارك وبالأخص في السنوات الماضية نتيجة التعليم عن بُعد والاكتفاء بالتعليم أون لاين، إلا أن الأزمة الحقيقية التي يواجهها المجتمع هو في نظام المجموعتين الذي أثر كثيرا على المستوى العلمي للطلبة، هذا فضلا عن المشكلات الأسرية الكثيرة التي تواجهها الأمهات نتيجة نظام المجموعتين.

فأولاً نظام المجموعتين لا يحقق الغاية التعليمية المرجوة، وعليه فإن الحضور اليومي الكامل للطلبة أمره في غاية الأهمية ليتمكن المعلمون من معالجة سلبيات جائحة كورونا، ففي الماضي وقبل كورونا كنا نواجه أزمة تعليمية، واليوم ومع نظام المجموعتين فالأزمة كبيرة جدا ولو قمنا بعمل استفتاء للمعلمين لأخذ رأيهم بمستوى الطلبة وقدرتهم على الكتابة والقراءة فسنصدم من النتيجة حتى إن الأمهات انفسهن يعرفن تماما الأزمة الحقيقية التي يواجهها أبناؤهن في نظام المجموعتين والتي لم تعالج الأزمة التعليمية التي أحدثتها كورونا.

فنجد ان العودة الشاملة للمدارس أصبحت حاجة ملحة وبالأخص بعد أن أثبتت الإصابات بكورونا ونسبة التعافي منها أنها لا تشكل خطرا يؤدي للوفاة فهي كما يعرف الجميع أعراضها هي ذاتها أعراض الإنفلونزا، هذا فضلا عن أنها أحيانا بلا أعراض وعليه بات من الضروري أن تقف وزارة التربية وقفة جادة وتعيد التعليم إلى سابق عهده وبالأخص أننا لن نستمر نصغي إلى توصيات منظمة الصحة العالمية لأنها مبالغة.

فاليوم حين نتحدث عن بناء الأوطان يأتي بالدرجة الأولى التعليم، وهو أمر ضروري أن نخلق جيلا متعلما وليس جاهلا، فلا يصح المجتمع ولا يستقيم دون أن يكون أبناؤه متعلمين في شتى المجالات ليتمكنوا من إعمار الدولة.

الأمر الآخر وفي ظل أزمة العمالة المنزلية فقد احدث نظام المجموعتين أزمة للأمهات فجميعهن عاملات وعليه فإن هناك شريحة كبيرة لا تملك عمالة منزلية وبالأخص في ظل شح العمالة المنزلية وغلاء أسعار استقدامهن، وعليه ما لا تعرفه وزارة التربية أن الأبناء اليوم مشردون في بيوت الأقارب في الأيام التي لا توجد بها مدرسة لأنه من غير الممكن ان تترك الأم أبناءها وحيدين في المنزل وكلا الأبوين في عملهما.

فهذه حقيقة، فالأسر اليوم تعاني كثيرا بسبب نظام المجموعتين معاناة تربوية وعلمية ومعاناة اجتماعية، فالتعليم لم يحقق جدواه لأن في الماضي كان الحضور اليومي لا يكفي بعض الطلبة ويضطر الأبوان لإحضار المدرسين الخصوصيين، هذا فضلا عن دروس التقوية فليس الكل لديه قدرة سريعة على الاستيعاب.

من جانب آخر، الأزمة الأسرية التي أحدثتها ومعاناة الأمهات في ظل تشتت أبنائهن في بيوت الأقارب لمن لا تملك عاملة منزلية، وكل هذه الفوضى التي تعم المجتمع نقف أمام تكهنات منظمة الصحة العالمية وتوصياتها وسياستها غير المنطقية في معالجة جائحة كورونا، فوزارة التربية لابد أن تدرس الموضوع من جميع الجوانب وتقيس سلبياته على المجتمع بأكمله وعلى الفرد.

هذا فضلا عن أن الاستمرار في الإغلاق والانفتاح وتعطيل التعليم لا جدوى منه، فإلى متى سيستمر الوضع فاللقاح وأخذنا، والوباء برمته قريب من الإنفلونزا، لذا أجد أن المسؤولية اليوم تقع على كاهل المسؤولين في وزارة التربية في ضرورة العودة الشاملة للمدارس.

العودة الشاملة للمدارس

عزة الغامدي

م.36

د.عبدالهادي عبدالحميد الصالح
a.alsalleh@yahoo.com

النقد الدولي والتقييم الأعور

لضبط المالية العامة للكويت، طالبها صندوق النقد الدولي ـ ضمن تقرير منشور عن عام 2021 ـ بقرارات ذات صلة بجيوب المواطنين: ضريبة القيمة المضافة، ضرائب الدخل والممتلكات، تقليص الأجور، والدعوم والمزايا الاجتماعية....الخ، لكنه لم يتطرق إلى بنود ترد في ميزانية الدولة تفوق ما يمكن أن تجنيه من جيوب المواطنين، وهي أمور ليست بالسرية، تحدث عنها المختصون والنواب ومنشورة، مبالغ خيالية بالملايين من الدنانير مثل: عقود استشارات 61 مليونا، عقود مستشارين 22 مليونا، مكافآت وجوائز لغير الموظفين 93 مليونا، أوسمة ونياشين 26 مليونا، بنود مبهمة (مصروفات خاصة، أعمال أخرى، خدمات متنوعة، أنشطة مختلفة) ما مجموعها 639 مليون دينار.

إضافة إلى معاشات تقاعدية خيالية من ميزانية الدولة، أحدهم يقبض 14 ألف دينار شهريا! وإن كنا نلوم الصندوق الدولي على نصائحه غير المنصفة، فإن اللوم والشرهة على أعضاء في مجلس الأمة ممن لا يهتمون بمتابعة هذه الأمور!

سلطنة حرف

طارق بورسلي
gstmb123@hotmail.com

أهلاً بالوزير الفرنسي «جان لودريان»

جاءت زيارة وزير الخارجية الفرنسي «جان إيف لودريان» للبلاد قبل أيام، وحسبما أفادت وسائل الإعلام الكويتية بأن الزيارة عمقت سبل التعاون بين البلدين، لاسيما إعلان النوايا بالتعاون بين حكومتي البلدين لتعزيز هذه الصداقة من خلال المناهج التربوية لتدريس اللغة الفرنسية.

وكنت قد زرت قبل أقل من شهر السفيرة الفرنسية لدى البلاد وكتبت مقالا حول هذه الزيارة، التي اتسمت بالترحيب وحسن الضيافة بمقر القنصلية في الكويت.

وفي مقال سابق تحت عنوان «العضوية الفرانكفونية.. نجاحات حضارية» نشر في جريدة «الأنباء» في 2021/6/3، فندت في المقال «العلاقات الكويتية ـ الفرنسية» وخصوصا على مستوى طلب الكويت الانضمام إلى الفرانكفونية كبعض الدول الخليجية والعربية الشقيقة، لاسيما أن اللغة الفرنسية هي اللغة الثانية الأجنبية الرسمية في البلاد.

وعندما أكتب مقالا يخص هذا الموضوع ذلك لإيماني بأن اللغات أداة من أدوات التواصل الحضاري بين الشعوب، ومازلت أتمنى الموافقة على عضوية الكويت في «الفرانكفونية» في أقرب وقت ممكن، ولعل الزيارة التي حملت توقيع عدة اتفاقيات بين وزير الخارجية الشيخ د.أحمد ناصر المحمد ونظيره الفرنسي جان لودريان، تبلور نوايا التعاون الفعلي قريبا جدا.

وتأتي الزيارة لوزير الخارجية الفرنسي أيضا، لبحث المستجدات على الساحة الدولية، وإن دل فإنه يدل على ثقل رؤية ودور الخارجية الكويتية في القضايا الإقليمية والدولية، فالعلاقات الخارجية الكويتية متزنة وحكيمة حسبما وصفها الوزير الفرنسي خلال لقائه وزير الخارجية الكويتي، مما يفتح المجال بالتعاون والتبادل للخبرات التعليمية والطبية وفي جميع المجالات، لتصبح الفرانكفونية عضوية مستحقة للكويت في ظل هذه الصداقة الودودة والمثمرة لكلا البلدين.

ولم يكن يسعني إلا الترحيب بالوزير الفرنسي قائلة: «أهلا بك جان لودريان في الكويت».